A S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
AUG 7 - 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/44/439
S/20770
3 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣١ من جدول الاعمال المؤقت*

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طيه الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الملكي سامديش نورودوم سيهانوك ، الزعيم الكمبودي ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ في مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوتشيا .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣١ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ينغ كونساكي
القائم بالاعمال بالنيابة

* A/44/150 .

المرفق

كلمة ألقاها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ زعيم المقاومة الوطنية الكمبودية ورئيس كمبوتشيا الديمقراطية في مؤتمر باريس الدولي

إن هذا اليوم ، الموافق ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يوم تاريخي بالنسبة للشعب الكمبودي الذي عانى كثيرا لسنوات عديدة ، لانه يوافق دون شك بداية العملية الحقيقية للسلم والحرية بالنسبة له واستعادة كمبوديا لاستقلالها التام والكامل ، في إطار سلامتها الإقليمية .

وباسم جميع الوطنيين من الكمبوديين والكمبوديات أعرب عن أعمق امتناني الازلي المفعم بالمشاعر والاحترام لفرنسا ولرئيس دورتها (فخامة الرئيس فرانسوا ميتران) ولحكومتها (وبوجه خاص لكم أنتم سيادة وزير الخارجية رولان ديما) ولشعبها العظيم (الشعب الفرنسي) لما أبديتموه دائما نحو بلدنا (كمبوديا) من مشاعر مؤثرة ، ولما تبدونه من تعاطف صادق تجاه شعبنا الذي يعاني من التعاسة والبؤس منذ ما يقرب من ٢٠ عاما ، ولما يحظى به العديد من مواطنيّ هنا في فرنسا من ضيافة كريمة للغاية وحماية ومساعدة ودعم بجميع أشكاله ، ولهذا المؤتمر البالغ الاهمية ، مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، الذي ستشكل نتائجه الإيجابية ، يقينا ، مساهمة تاريخية وحاسمة في سبيل حل "المشكلة" المأساوية المسماة مشكلة "كمبوتشيا" ، وبالتالي في إنقاذ كمبوديا والشعب الكمبودي وعودته ، التي لم تكن محتملة حتى الامس القريب ، الى حريته واستقلاله في ظل السلم والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية .

*

* *

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عما يشعر به جميع الوطنيين من الكمبوديين والكمبوديات من تقدير وامتنان أزلي للدول الـ ١٢٢ الاعضاء في الامم المتحدة التي صوتت في الجمعية العامة لهذه المنظمة لصالح القرارات العادلة المتعلقة بكمبوتشيا ، وللامين العام سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم المتحدة ، ولرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولجميع البلدان والدول والحكومات والشعوب الاخرى المحبة للعدل وللسلم والحرية ، الذين لولا دعمهم النشط ومساعدتهم المتعددة الاشكال لفقد بلدي التعيس جدا وشعبه السيئ الحظ جدا كل فرصة لحماية هويتهما الوطنية واستعادة سيادتهما يوما من الايام .

*

* *

السيد الرئيس ،
أصحاب السعادة ، السيدات والسادة ،

ليس في نيتي الدخول ، في سياق هذه الكلمة ، في جدال مع أي شخص كان .

إلا أن عليَّ أن أعرض باحترام على هذا الجمع الجليل بعض الحقائق فيما يتعلق بما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" ، وهي حقائق قد يقود الجهل بها بعض الوفود الى وضع مقترحات لتسوية "جزئية" أو "شاملة" يتضح أنها غير قابلة للتطبيق على الارض الكمبودية .

وهذه الحقائق هي ما يلي :

أولا ، إن ما يسمى "بمشكلة كمبوتشيا" لا يشمل ، في الواقع ، سوى جانب واحد ، وهو جانب العدوان (منذ عام ١٩٧٨) ، والاحتلال العسكري ، والاستعمار ، وفتنمة كمبوديا التي هي عضو كامل في الامم المتحدة منذ ١٩٥٥ ، من جانب جمهورية فييت نام الاشتراكية .

وعلى النقيض مما يقوله أو يكتبه بعض الحكومات والشخصيات والصحفيين وغيرهم في العالم ، لم يكن هناك ولا يوجد مطلقا في كمبوديا "حرب أهلية" .

إن الحرب في كمبوديا ليست قائمة ولن تستمر إلا بين فييت نام المعتدية وكمبوديا المعتدى عليها .

إن من يزعم أن هناك في الوقت الحاضر "حربا أهلية" في كمبوديا كمن يزعم بأن الحرب التي خاضتها القوات المسلحة التابعة لـ "فرنسا الحرة" ، خلال الحرب العالمية الثانية ، لم تشن ضد المانيا الهتلرية ولكن ضد "المتواطئين" الفرنسيين الذين كانوا يقومون بعملياتهم ، في باريس وفي أماكن أخرى من فرنسا المحتلة ، تحت الاشراف الدائم لجيش وشرطة وحكومة المانيا النازية الهتلرية ، وبأوامر منها في عدد من الحالات .

إن المقاومة الوطنية الكمبودية لم تحارب ولا تحارب أعداءً كمبوديين ، وهي تقصر دورها على الكفاح ضد الاجنبي الذي ما فتئ ، منذ عام ١٩٧٨ يحتل بلدنا كمبوديا عسكريا ويستعمره .

ونتيجة لذلك ، فإن ما يسمى خطأ "مشكلة كمبوتشيا" هو ، في الواقع ، مشكلة بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وكمبوتشيا الديمقراطية .

ثانيا ، إن ما يسمى حاليا "إنسحاب جميع القوات الفييتنامية بحلول ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩" لن يشمل إطلاقا ، في ذلك اليوم ، الانسحاب الحقيقي لجميع الفييتناميين المسلحين من أراضي كمبوديا ، ذلك أنه سيبقى في كمبوديا ، بعد ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، عدد كبير من الضباط وضباط الصف والجنود وأفراد المليشيا الفييتناميين متنكرين في زي ضباط وضباط صف وجنود وأفراد مليشيا كمبوديين ، هذا الى جانب مليون من المستوطنين من الفييتناميين والفييتناميات الذين قدموا (من فييت نام) للاستيطان (بصورة غير شرعية) في كمبوديا بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٩ والذين يجب إعادتهم الى وطنهم بطريقة سلمية ، في وقت غير بعيد ، تحت اشراف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين و (لجنة الصليب الاحمر الدولية) .

وبعد ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ستجد المقاومة الوطنية الكمبودية نفسها مضطرة الى مواصلة كفاحها للتحرير الوطني ، وذلك مادام الاستعمار الفييتنامي بأشكاله المتعددة يرفض مغادرة كمبوديا .

إن المقاومة الوطنية الكمبودية لا تحب الحرب وتمقت أكثر من ذلك الدعوة الى الحرب ، ولكنها لا تقبل لوطنها "سلاما فييتناميا" .

إن المقاومة الوطنية الكمبودية ترغب في إقامة علاقات ودية مع جمهورية فييت نام الاشتراكية . وهي لا تحمل أية ضغينة تجاه هذا البلد . إنها تطلب فقط من فييت نام أن تعيد الى كمبوديا استقلالها التام والكامل وسلامتها الإقليمية التي سلبتها إياها جمهورية فييت نام الاشتراكية منذ الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ .

وإذا أعادت جمهورية فييت نام الاشتراكية الى كمبوديا استقلالها التام والكامل وسلامتها الإقليمية داخل حدودها البرية والبحرية الشرعية والمعترف بها دوليا حتى ١٧ آذار/مارس ١٩٧٠ ، فإن حكومتي وإياي نتعهد بعدم مطالبة جمهورية فييت نام الاشتراكية بدفع تعويض عن اضرار الحرب ، وذلك على الرغم مما لحق - ومازال - بكمبوديا والشعب الكمبودي تحت نير الاحتلال الفييتنامي الشيوعي من اضرار لا يمكن حصرها .

*

* *

ثالثا ، وفقا لوجهة نظر جمهورية فييت نام الاشتراكية وبعض الحكومات (ومنها تلك التي تتعاطف مع أشكال المقاومة "غير الشيوعية") ، يشكل "خطر بول بوت - الخمير الحمر" و "منع عودته الى السلطة" أحد الجوانب "الاساسية" لما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" .

واسمحوا لي أن أعيد الى أذهانكم أن الخمير الحمر البولبوتيين عذبوا وقتلوا ٥ من أطفالي و ١٤ من أحفادي وأعدادا لا تحصى من الخمير السيهانوكيين الملكيين في الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٨ .

وليس في نيتي تقديم نفسي أمامكم مدافعا عن قضية الخمير الحمر .

ولكن إذا كان مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا هذا سيقرر إدراج مسألة انتهاكات الخمير الحمر (الماضية والحالية) لحقوق الانسان ضمن عملية تسوية ما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" ، فينبغي ، توخيا للانصاف ، أن يدين أيضا جيش فييت نام في كمبوديا ونظام السيد هون سن اللذين فصلت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن ، في "تقاريرها السنوية" ، مع صور ورسومات داعمة ، ما ارتكباه من انتهاكات عديدة لحقوق الانسان لكثير من المواطنين والمواطنات الكمبوديين الابرياء .

إن المقاومة الوطنية الكمبودية وأنا ، رغبة منا في المصالحة ، لا نطلب منكم إدانة الجيش الفييتنامي ونظام السيد هون سن لما مارسوه من انتهاكات بالغة الخطورة لحقوق الانسان ضد كثير من مواطنينا الابرياء (دون الاشارة الى عدد كبير من رجال المقاومة الكمبوديين الذين أسروا وسجنوا وعذبوا وقتلوا دون أي شكل من أشكال المحاكمة) .

إن مسألة انتهاكات حقوق الانسان التي مورست في حق الشعب الكمبودي هي مسألة ذات أهمية قصوى . فينبغي اتخاذ تدابير ملائمة وواقعية وفعالة لوقف هذه الانتهاكات التي لا تغتفر ، بقدر الإمكان .

ولكي يجب علي أن أوجه انتباهكم السامي الى ضرورة ألا يغيب عن البال ، فيما نقوم به من عمل مشترك ، الهدف الاساسي لهذه الاعمال : ألا وهو مغادرة الاستعمار الفييتنامي بجميع أشكاله لكمبوديا .

وفيما يتعلق بالخمير الحمر ، فقد طالبوا هم أنفسهم كتابة وبصورة رسمية ، بأن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وبوجه أخص مؤتمر باريس الدولي هذا ، تدابير تحول بصورة مطلقة دون محاولة الخمير الحمر الاستيلاء على السلطة وحدهم في كمبوديا ، إذا ما تطلعوا الى ذلك في يوم من الأيام ، ومن بين هذه التدابير أذكر ما يلي :

(أ) نزع أسلحة الفصائل الكمبودية المسلحة الأربع نزعا كاملا (أو على الأقل خفض عدد الجنود في كل منها الى ٠٠٠ ١٠) ؛ وإزالة مكامن الخمير الحمر والفصائل الكمبودية الأخرى ومخابئ أسلحتهم ، وذلك من خلال آلية رقابة دولية وقوة دولية لصيانة السلم .

(ب) وضع آلية الرقابة الدولية والقوة الدولية لصيانة السلم في كمبوديا لمدة طويلة (٥ سنوات على الأقل) لمراقبة الخمير الحمر (وغيرهم) ليلا ونهارا وفي كل مكان ، لمنعهم من "التحرك" ، أي من تهديد أمن شعبنا وحريته ، ومن تهديد السلم في بلدنا وتعايش جميع الفصائل وجميع الفئات الكمبودية على قدم المساواة (المساواة من جميع النواحي) .

(ج) إبعاد بول بوت ، ونوون تشيا ، وتاموك ... بصورة نهائية من المجال السياسي والحكومي والاداري والعسكري في كمبوديا الجديدة التي ستنشأ عن إجراء تسوية شاملة "لمشكلة كمبوتشيا" .

التخلي عن الشيوعية والأخذ بنظام يتسم بالحرية الديمقراطية والتعددية السياسية في كمبوديا على غرار الجمهورية الفرنسية الخامسة .

إن الحزب الكمبوتشي الديمقراطي (الخمير الحمر) ، يتعهد رسميا ، أمام العالم أجمع ، بأنه سيحترم بصورة كاملة ودائمة نتائج الانتخابات العامة الحرة القادمة التي ستجرى تحت اشراف دولي .

السيد الرئيس ،
أصحاب السعادة ، السيدات والسادة ،

اسمحوا لي قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أقدم من جديد بعض الايضاحات بشأن الموقف المعروف جيدا للمقاومة الوطنية الكمبودية فيما يتعلق ، من ناحية ، بمفهومها عن الحال العادل لما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" ، وفيما يتعلق ، من ناحية أخرى ، بالطريقة التي يتعين على مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا أن يسيّر بها أعماله ويتخذ قراراته ، بروح العدالة ومستهدفا تحقيق الفعالية .

وفيما يتعلق بمفهوم المقاومة الوطنية الكمبودية عن الحل العادل لما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" يتعين ، في رأيي المتواضع ، أخذ الحقائق التالية في الاعتبار واستخلاص النتائج المترتبة عليها فيما بعد :

أولا ، إن نظام السيدين هنغ سامران وهون سن لم يكن وليد إرادة الشعب الكمبودي أو اقتراع جدي من جانبه . وقد أقيم ذلك النظام في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وفرضته جمهورية فييت نام الاشتراكية على كمبوديا وعلى الأمة الكمبودية بقوة السلاح منذ ذلك الحين .

ولن تنحني المقاومة الوطنية الكمبودية ، التي أتولى زعامتها ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، العضو الكامل العضوية بالأمم المتحدة منذ انتصارها الكامل على "جمهورية الخمير" ، التي كان يرأسها لون نول ، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، أمام النظام غير الشرعي الموالي لفييت نام والذي يرأسه هنغ سامران وهون سن لكي تنضم ، بشكل أو آخر ، الى هذا النظام الذي يظل دستوره ، رغم بعض التعديلات ، غير مقبول لعدم قانونيته .

ولا تضمر المقاومة الوطنية الكمبودية وكمبوتشيا الديمقراطية أي كراهية للسيد هون سن ومجموعته ، فهم إخوتنا في الدم .

ولقد اقترحنا عليهم الانضمام إلينا في حكومة اتحاد وطني رباعية ، وأن يكون للأطراف الاربعة ، داخل هذه الحكومة الجديدة ، نفس الحقوق ونفس الواجبات وأن نتحمل معا جميع مسؤوليات الدولة والمسؤوليات الحكومية والادارية والعسكرية .

بل إننا نقبل أن ينتهي وجود كمبوتشيا الديمقراطية ، العضو الكامل العضوية بالامم المتحدة ، بشرط أن يتم بصورة متزامنة إنهاء وجود "دولة كمبوديا" غير الشرعية المعرفة باسم "جمهورية كمبوتشيا الشعبية" . ويمكن للاطراف الاربعة ، في إطار حكومة الاتحاد الوطني لكمبوديا ، تنظيم انتخابات عامة تحت اشراف آلية الرقابة الدولية ، مما يتيح للشعب الكمبودي ، السير الحقيقي والوحيد لبلدنا ، أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير وحقه في أن يمنح كمبوديا نظاما ملائما .

ولكن السيد هون سن ورفاقه يرفضون مقترحاتنا المعقولة .

ومن ناحيتنا ، يجب علينا أن نبلغ اجتماعكم المهيب هذا أنه لن يكون في إمكاننا على الاطلاق قبول مقترحات هون سن الاربعة ، وذلك لأن قبولها سيكون بمثابة إهانة للشعب الكمبودي كله صاحب السيادة واعترافا "بشرعية" "الامر الواقع" الذي تفرضه فييت نام الشيوعية في كمبوديا .

ثانيا ، إن المقاومة الوطنية الكمبودية التي يوجد هنا وفدها الثلاثي لن تقبل أبدا أي حل "جزئي" "للمشكلة" يتيح لجمهورية فييت نام الاشتراكية التملص ، بدون وجه حق وبثمن بخس ، من مسؤولياتها الثقيلة جدا والخطيرة جدا تجاه كمبوديا ، ضحيتها ، وتشكيل "كمبوديا جديدة" ستظل في الواقع محمية لفييت نام وأرض استيطان للفييتناميين مثل كمبوديا السفلى (كمبوتشيا كروم) التي أصبحت ، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فييت نام الجنوبية .

ومن ثم يجب على جمهورية فييت نام الاشتراكية أن تواصل ، بعد ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، تحمل جميع المسؤوليات عن استمرار الحرب والمصاعب الاخرى في كمبوديا .

ولن تقبل حكومتي والمقاومة الوطنية الكمبودية إلا حلا "شاملا" يزيل بالكامل ، وبدون رجعة ، من كمبوديا آثار الاستعمار الفييتنامي .

ثالثا ، إن المقاومة الوطنية الكمبودية ستطالب على الدوام من أجل كمبوديا بقوة دولية لصيانة السلم علاوة على آلية الرقابة الدولية . وفي الواقع فإنه بدون آلية رقابة دولية تابعة للامم المتحدة وقوة دولية لصيانة السلم تابعة للامم المتحدة لن يكون هناك في كمبوديا استقلال أو سلم أو استقرار أو امكانية لإعادة البناء الوطني أو حرية لشعبنا الذي لم تنته بعد ، للاسف ، آلامه .

رابعا ، من المرجح أن تطلب بعض البلدان التي يوجد مندوبوها في هذا الاجتماع المهيب إعلان شغور مقعد كمبوديا في الامم المتحدة اعتبارا من الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة ، زاعمة أن هذا سيسهل حل ما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" .

وتقترح حكومتي (الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية) أن تمنح الامم المتحدة مقعد كمبوديا في المنظمة الى حكومة الاتحاد الوطني لكمبوديا ، وهي الحكومة التي يتعين على الاطراف الاربعة الكمبودية الاشتراك فيها (الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية بزعامة سيهانوك والحزب الكمبوتشي الديمقراطي بزعامة خيو سامفان والجبهة الوطنية لتحرير شعب كمبوتشيا بزعامة سون سان والحزب الثوري للشعب الكمبوتشي بزعامة هون سن) ، وذلك اعتبارا من تشكيل حكومة الاتحاد الوطني لكمبوديا .

ولن تؤدي صيغة "المقعد الشاغر" في الامم المتحدة ، فيما يتعلق بكمبوديا ، سوى الى زيادة خطورة الوضع في كمبوديا وجعله متفجرا ، بدلا من تسهيل ما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" ، وذلك لانها ستؤدي الى تفاقم العداء الدموي في بلدي بين المقاومة و "المتعاونين مع الاعداء" ، مما يؤدي الى تكثيف مأساوي للحرب بين الخمير والفييتناميين ، وهو ما يعادل اضفاء الشرعية على الامر الواقع الفييتنامي في كمبوديا والسماح بأن تستمر عملية فتنمة كمبوديا ، المتعددة الاشكال ، بلا كابح .

خامسا ، من المؤكد أن الجميع في هذا الاجتماع المهيب متفقون على أن تكون كمبوديا "محايدة" و "غير منحازة" .

وبصفتي "أبو" استقلال وحياد كمبوديا وأحد المؤسسين لحركة بلدان عدم الانحياز ، يتعين عليّ أن أوجه النظر السامي لجميع الشخصيات والوفود الموجودة هنا الى أن "الحياد" بالنسبة لكمبوديا لن يكون له أي معنى ما دامت (كمبوديا) لم تسترد ، قبل كل شيء ، استقلالها التام وسلامة أراضيها داخل حدودها البرية والبحرية التي كانت قائمة قبل ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ (تاريخ انقلاب لون نول) .

وبالنسبة "لعدم الانحياز" ، فإنه من الجلي أن كمبوديا لن تكون "غير منحازة" ، مثلها في ذلك مثل البلدان "غير المنحازة" المزيفة كجمهورية فييت نام الاشتراكية وغيرها من البلدان "غير المنحازة" "نظريا" والمنحازة جدا في الواقع .

*

* * *

السيد الرئيس ،

أصحاب السعادة ، السيدات والسادة ،

إنني على ثقة من أن هذا المؤتمر الدولي سيضطلع بأعماله وسيتخذ قراراته بروح العدالة ازاء كمبوديا الصامدة ومستهدفا تحقيق الفعالية فيما يتعلق بعملية تحقيق السلم في بلدي الشهيد .

وفي هذا الصدد ، اسمحوا للمقاومة الوطنية الكمبودية أن تطلب منكم أن تضعوا في الاعتبار أن قاعدة "الاجماع" وحدها (وليس قاعدة "توافق الآراء") هي القاعدة السليمة فيما يتعلق بمقرراتكم وقراراتكم المتعلقة بما يسمى "مشكلة كمبوتشيا" والتي تمس مستقبل بلدي وشعبه .

ويجدر أيضا أن نبني أعمالنا وقراراتنا على القرارات العادلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، وهي القرارات التي وُوفق عليها في العام الماضي بأغلبية ساحقة من قبل أعضاء هذه المنظمة العالمية (١٣٣ صوتا مقابل ١٩) .

ويجدر في الختام أن نتيح للنمسا والسنغال الاضطلاع بدور هام لأن محفل شعوب العالم ، وهو الأمم المتحدة ، قد عهد بوضوح شديد الى هذين البلدين النبيلين بمهمة تكريس جهودهما للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

*

* * *

السيد الرئيس ،

أصحاب السعادة ، السيدات والسادة ،

لا يتبقى سوى أن أوجه شكري الى جميع المشتركين في هذا المؤتمر الكبير لقبولهم النبيل أن يساعدوا في حل "المشكلة" ، مما يدلل على صداقتهم للأمة الكمبودية وتمسكهم بمثلنا المشتركة المتعلقة بالسلم والحرية والعدالة .

وبفضل صاحب الفخامة السيد فرنسوا ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية وبفضلكم جميعا ، لديّ قناعة بأن مؤتمرنا سيحقق نجاحا ملحوظا ، بمعنى أنه تقدما كبيرا سيتحقق بالتأكيد على طريق الانعاش الكامل لكمبوديا وشعبها وعلى طريق السلم والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم وهي منطقة جنوب شرق آسيا .

- - - - -

UNITEI